أردوغان: الأمر بقتل خاشقجي صدر من أعلى المستويات ويتوعد السعوديين بعواقب وخيمة

أكّد الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الجمعة أنّ الأمر بقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي صدر من "أعلى المستويات في الحكومة السعودية".

وكتب أردوغان في مقال نشرته صحيفة واشنطن بوست "نعرف أنّ المرتكبين هم من بين المتّهمين الـ18 الموقوفين في السعودية. ونعرف أيضاً أنّ هؤلاء الأفراد أتوا لتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم: قتل خاشقجي والمغادرة".

وفي المقال الذي حمل عنوان "السعودية ما زال أمامها الكثير من الأسئلة للإجابة عليها بشأن قتل جمال خاشقجي"، قال الرئيس التركي أيضاً "في النهاية نحن نعرف أن الأمر صدر من أعلى المستويات في الحكومة السعودية".

وشدّد أردوغان على أنّ "البعض يأمل بأن تزول هذه المشكلة بمرور الوقت، ولكنّنا سنستمرّ في طرح هذه الأسئلة، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتحقيقات الجنائية في تركيا، وكذلك أيضاً لأسرة خاشقجي وأحبائه".

وأكّد الرئيس التركي أنّه "بعد شهر من مقتله، ما زلنا نجهل أين هي جثّته. على أقل تقدير، يستحق دفناً مناسباً وفقاً للعادات الإسلامية".

وأوضح أردوغان في مقالته أن جريمة قتل الصحافي السعودي وقعت في بلد عضو في حلف شمال الأطلسي وداخل مقر دبلوماسي في انتهاك لاتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية.

وقال إنّ "قتل جمال خاشقجي ينطوي على أكثر بكثير من مجموعة من المسؤولين الأمنيين، تماماً كما كانت فضيحة ووترغيت أكبر من عملية اقتحام وكما أن الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر تجاوزت الخاطفين".

وتابع "بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، يجب علينا أن نكشف هويات من أصدروا الأمر بقتل خاشقجي وأن نكتشف أولئك الذين وضع المسؤولون السعوديون – الذين ما زالوا يحاولون التغطية على الجريمة – ثقتهم فيهم".

وشدّد أردوغان على أنّه "لا ينبغي لأحد أن يجرؤ على ارتكاب مثل هذه الأفعال على أرض دولة عضو في حلف شمال الأطلسي مرة أخرى. إذا اختار أحدهم تجاهل هذا التحذير، فسوف يواجه عواقب وخيمة".

كما لفت الرئيس التركي إلى أنّ جريمة قتل الصحافي السعودي شكّلت "انتهاكا واضحاً وسوء استخدام فاضحاً لاتفاقيّة فيينا للعلاقات القنصلية"، محذّراً من أنّ "الإخفاق في معاقبة الجناة يمكن أن يشكّل سابقة خطيرة للغاية".